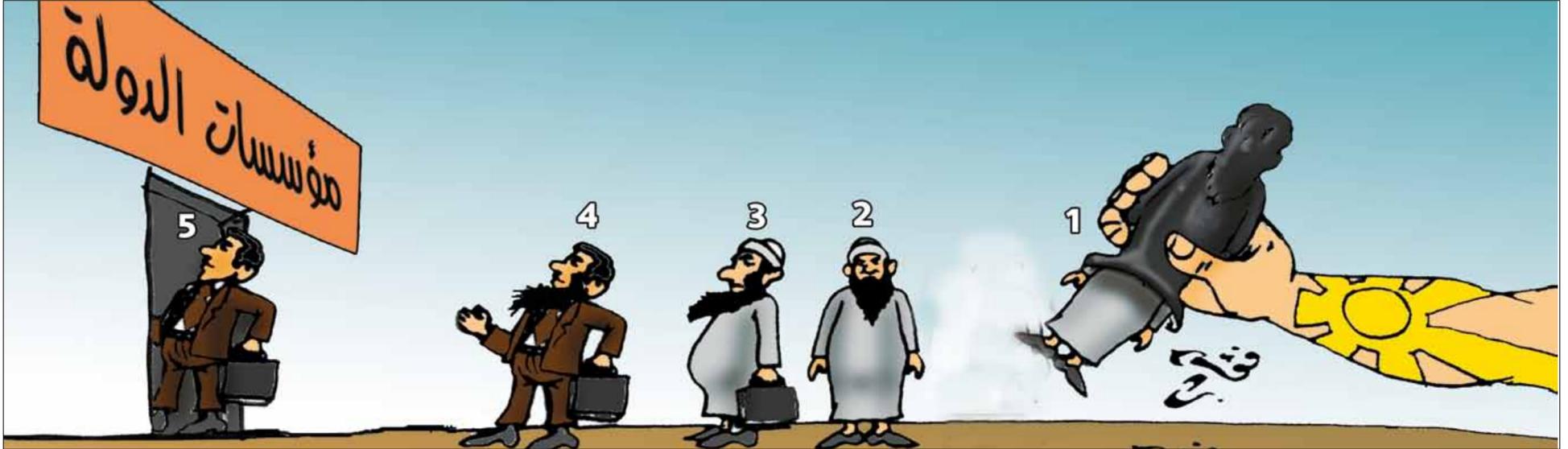


# «أخونة الأمن» تهدد الوطن



## سيطرة «الاخوان» على مصلحة الأحوال المدنية

الإصلاح أمرت رئيس المصلحة بإقضاء مئات الموظفين في عدد من الإدارات بدوافع سياسية ولمخطط أخونة المصلحة. واتهم موظفون بوزارة الداخلية -طلبوا التحفظ على أسمائهم مخالفة معاقبتهم- اتهموا جماعة الإصلاح بالسعي للعبث بالسجل المدني للدولة وسجلات الجوازات وذلك منذ وقت مبكر لوصولهم للسلطة عبر أعمال الفوضى والعنف وتدمير مشاريع البنى التحتية للمصلحة.

إلى ذلك عبرت المنظمة الوطنية لضحايا الإقصاء الوظيفي عن إدانتها الشديدة لمثل هذه الإجراءات الاقصائية، بحق أي موظف يمني وقال مسنول بالمنظمة -قيد التأسيس - أن أي سلطة تقوم على أساس التمكين لأعضائها وإقصاء الآخرين فإنما تكتب بذلك بداية نهايتها مستشهداً بتمكين جماعة الإخوان في مصر.

وأوضح المحامي القانوني وعضو اللجنة التحضيرية للمنظمة عبد الغني قاسم أنهم يعملون حالياً على إعداد ورفع دعاوى قضائية ضد وزراء في حكومة الوفاق تجاوز ضحايا الإقصاء في وزاراتهم آلاف الموظفين منذ تشكيل حكومة الوفاق الوطني في نوفمبر 2011م بموجب المبادرة الخليجية والتسوية السياسية الموقعة في العاصمة السعودية- الرياض.

ولفت إلى أن إقصاء الموظفين انتهاك صارخ لقوانين الوظيفة العامة وحقوق الإنسان ومواثيق الأمم المتحدة ومضامين المبادرة الخليجية وأليتها التي جاءت الحكومة بموجبها والتي ألزمت الوزراء بالتزام مبادئ الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد واحترام القوانين.

> كشفت مصادر بوزارة الداخلية عن استقدام رئيس مصلحة الأحوال المدنية العميد أحمد سيف الحياتي لعشرات العناصر الإصلاحية غير المؤهلة وتوزيعهم على عدد من الإدارات بالمصلحة وفقاً لمعايير الولاء والطاعة والقرابة. وأشارت المصادر إلى استقدام رئيس المصلحة- للعشرات من أقرابه بينهم أخوانه (وجدي وخالد الحياتي) واحلالهم محل موظفين من ذوي الخبرة والكفاءة الإدارية حيث يجري العمل لإقصائهم بدوافع سياسية بحتة.

وتحدثت المصادر عن أن قيادات عليا في حزب

## محامون: انتهاك لحقوق المواطنة

ويؤكد محامون قانونيون أن أي إقصاء لأي موظف عام يعد انتهاكاً للقانون والدستور وحقوق الإنسان موضحين أن أي وزير أو حتى رئيس حكومة يقوم بعملية الإقصاء والتغيير للموظفين والكوادر القيادية في الوزارات والمؤسسات بدون الرجوع إلى روح الدستور والقانون يجعل نفسه معرضاً للمساءلة القانونية التي يترتب عليها فيما بعد رد الاعتبار للمتضرر ودفع ما يترتب على ذلك من أضرار مادية ومعنوية ونفسية بهذا الموظف الذي تم إقصاؤه وكذا الانتكاسات على أسرته ومركزه الوظيفي والاجتماعي.

منوهين إلى أن القوانين المحلية والدولية كفلت حماية حقوق الموظف وكرامته ووجوده وعدم إقصائه أو اتخاذ قرارات تعسفية ضده، وفقاً للمواثيق التي وقعت عليها اليمن ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تنص المادة (19) منه على أنه: (لا يجوز نفي الحقوق الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تؤكد على عدم الحق في تعسف الإنسان أو إقصائه أو نفيه، أو سلب حقه في الحرية والأمان. والمادة (3) أيضاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تؤكد على حق الإنسان في الحياة والعمل والحرية وسلامة شخصه.

عقد الأربعاء اجتماعاً استثنائياً للوقوف أمام قرار تعيين مدير أمن جديد للمحافظة، وبناء على أحكام القانون رقم "4" لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية واللوائح المنفذة له وبحسب توجيهات فخامة رئيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي في اجتماع اللجنة الأمنية العليا الذي حضره عدد من المحافظين ومديري أمن المحافظات قرر المجلس المحلي تمسكه وتأكيد على وجوب احترام الصلاحيات القانونية المخولة لمحافظ المحافظة رئيس اللجنة الأمنية وتأكيد أن قرار تغيير مدير أمن المحافظة يأتي في ظل ظروف أمنية غير مناسبة لأن اللجنة الأمنية في المحافظة تقوم بتنفيذ الخطة الأمنية الشاملة.

وأضاف المصدر: أنه وبناءً على ذلك أقر المجلس استمرار مدير أمن المحافظة الحالي العميد محمد صالح الشاعري، في ممارسة مهامه وإيقاف أي إجراءات منقذة للقرار الخاص بالخلف، ومخاطبة دولة رئيس الوزراء بموقف المجلس المحلي التابع من المصلحة العامة للمحافظة والموقف العام للشارع وموقف قيادات فروع الأحزاب والتنظيمات السياسية بالمحافظة وتأكيد على أهمية وجوب مراعاة أن يتقيد الجميع بالقواعد القانونية المنظمة لإجراء التعيين والتدوير أو التغيير عند توافر مبرراته.

وأكد المصدر الإعلامي بمحافظة تعز على ضرورة التشاور والتنسيق مع قيادة السلطة المحلية ممثلة بمحافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي عند إصدار مثل هذه القرارات المركزية طبقاً لقانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية، وقال المصدر: المتمرد على قرارات الحكومة هو من ينتهك القانون ويخضع الوظيفة العامة للحسابات الحزبية والشخصية دون النظر إلى طبيعة المرحلة الحالية التي يمر بها الوطن.

تواصل ردود الأفعال الغاضبة من استمرار أخونة الوظائف في مختلف أجهزة الدولة.. وارتفعت حالة الاستياء والتذمر في الشارع اليمني إلى أعلى المستويات في ظل استمرار صدور القرارات الحكومية الاقصائية بشكل سافر وفرض عناصر الإخوان غير المؤهلين بقرارات رسمية بمناصب تتطلب لشغلها مؤهلين وأصحاب خبرات وموظفين في نفس الوقت..

## العاصمة تسقط أمنياً بقبضة الإخوان وعمران إمارة غير معلنة

## باسندوة فتح أبواب الإقصاء والتوظيف الحزبي على مصراعيه

## الإخوان ينهكون البلد بجيش من الموظفين لتحقيق مصالح حزبية

أمن المحافظة العميد محمد صالح الشاعري إرضاء لقيادي بحزب الإصلاح على خلفية القبض على مرافقي عضو لجنة الرئاسة بتهمته قيامهم بنهب أموال مكتب صرافة تعز، الأمر الذي دفع بوزير في الحكومة إلى تهديد محافظ تعز شوقي هائل واتهامه بالتمرد وفقاً للخبر الذي نشر في صحيفة «أخبار اليوم»، وهو ما دفع مصدر إعلامي بمحافظة تعز إلى إصدار بيان الخميس الماضي أعرب عن أسفه لما أدلى به مصدر حكومي بدرجة "وزير" الذي اتهم فيه المحافظ شوقي أحمد هائل محافظ المحافظة رئيس اللجنة الأمنية بالتمرد على قرارات الحكومة.

مضيفاً: يعلم الجميع أن الأستاذ شوقي أحمد هائل قبل بتحمل قيادة محافظة تعز في ظل ظروف استثنائية صعبة ليس حباً في السلطة أو الجاه أو الشهرة أو تحقيق مكاسب شخصية وإنما حباً في إنقاذ تعز من الوضع المأساوي الذي آلت إليه تداعيات الأحداث المؤسفة التي شهدتها في العام 2011م.

وقال: لكن يمين محافظ تعز شوقي هائل في يوم من الأيام متمرداً على قرارات الحكومة أو متغمساً في الصراع السياسي أو طرفاً معيلاً لتوجهات الحكومة أو معيلاً لإحداث توافق سياسي في المحافظة كما ادعى المصدر الحكومي "الوزير المجهول". وقال المصدر الإعلامي: إن المجلس المحلي بمحافظة تعز

وقال خبراء لـ «الميثاق» إن استمرار جرائم الإقصاء التي تمارسها الحكومة ضد أطراف سياسية وكوادر وطنية قد تجاوزت كل الخطوط الحمراء.. وقضت على كل الانظمة والقوانين النافذة في البلاد وحولت الوظيفة العامة إلى (فيد) حزبي، والمال العام إلى غنيمة حرب.. وحذروا من خطورة استمرار سياسة الإقصاء والاجتثاث واخونة الوظيفة العامة.. معتبرين ما يحدث جريمة بحق الوطن والشعب ومستقبل الأجيال.. وأن على الأخ عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية- أن يتدخل ويوقف استمرار هذه الجرائم والانتهاكات الصارخة بحقوق المواطنين ووقف سياسة استغلال الوظيفة العامة للعمل الحزبي.

وأوضح الخبراء في الإدارة العامة.. أن رئيس حكومة الوفاق خلال عامين قد استطاع إلغاء دور وزارة الخدمة المدنية وفتح أبواب التوظيف الحزبي على مصراعيه لوزارتي الداخلية والدفاع وكذلك لبقية وزارات حزب الإصلاح.

مشيرين إلى أن الإصلاحات الإدارية التي كانت قد قامت بها وزارة الخدمة المدنية خلال السنوات الماضية قد تم نسفها من قبل الإخوان بالتوظيف الحزبي المباشر في الوزارات دون العودة إلى الخدمة المدنية.

وهذا يمثل العودة بالبلاد إلى حالة الفوضى والمتاجرة بالوظيفة العامة وإنهاك البلاد بجيش كبير من الموظفين لتحقيق مصالح حزبية على حساب المصلحة الوطنية العليا. الجدير بالذكر أن قرارات أخونة الدولة صارت تثير غضب وسخط حتى قيادات السلطة المحلية، فبعد أن ظلت هذه المشكلة قائمة في محافظة حجة وأمانة العاصمة.. فما هي أيضاً بعد محافظة إب تدخل محافظتي تعز وعدن وغيرهما، ما يؤكد أن الإخوان

في اليمن يعملون على تكرار تجربة حكم الإخوان في جمهورية مصر عندما أرادوا السيطرة على كل وظائف الدولة والمحافظة وقادت الشعب المصري إلى الثورة واسقاط حكم الإخوان إلى الإيد.

وفي آخر التطورات حول استمرار جرائم الإقصاء واخونة أجهزة الأمن فقد أصدر اللواء المناصر رئيس مجلس الوزراء قراراً برقم (583) قض بتعيين سبعة مديري عموم بوزارة الداخلية وهم:

1- العميد الدكتور عمر عبد الكريم عبده أسعد -مديراً عاماً للإدارة العامة للبحث الجنائي.  
2- العقيد عصام علي جمعان- مديراً لأمن أمانة العاصمة.  
3- العميد مطهر علي الشعيبي- مديراً لأمن محافظة تعز.  
4- العقيد حسين أحمد علي صالح القاضي-مديراً لأمن محافظة حجة.  
5- العقيد عادل الخضر عبد الرب الأصبحي- مديراً لأمن محافظة البيضاء.  
6- العقيد عوض سالم ذيبان -مديراً لأمن محافظة شبوة.  
7- العميد محمد صالح سعيد طالب الشاعري- مديراً لأمن محافظة الضالع.

وقد أدت هذه القرارات إلى ردود أفعال خطيرة وأكدت إصرار حكومة الإخوان على تنفيذ مخطط الأخونة على المستوى المركزي والمحلي، فبعد أيام من صدور قرار بتعيين وكيلين لمحافظة عمران من حزب الإصلاح- وتكون بذلك المحافظة قد أصبحت إمارة تابعة لجماعة الإخوان- فقد تزامن ذلك مع قيام وزير الداخلية بالسيطرة الكاملة على أمن أمانة العاصمة، حيث أصبح الإخوان هم الذين يسيطرون على أمن العاصمة بفرض مدير الأمن الجديد بعد أن كان قد تم اخونة مديري أمن المديرية وأغلبهم من العناصر العائدة من أفغانستان والمطرفين وممن لا علاقة لهم بالأمن.

أما في تعز فقد رفضت السلطة المحلية قرار إقصاء مدير



## «الإنقاذ» تطالب إلغاء قرارات الأخونة

يقوم به فصيل سياسي بعينه على الدولة بأكملها. وأضافت إن استمرار سياسة الانفراد وتقاسم البلد، وتدمير الوظيفة العامة، وإدارة الدولة ضمن ذهنية الغنيمة، سيؤدي إلى تعميق الانقسامات في المجتمع، وضرب فرص إعادة بناء الدولة وإصلاح مؤسساتها، وتكريس المواطنة المتساوية وسلطة القانون.

وطالبت الجبهة بوقف القرارات، واعتماد سياسة بعيدة عن الاستحواذ والمحاصصة تحترم للقانون وتعيين الأصلاح وفق معايير الكفاءة والاستحقاق.

دانت جبهة الإنقاذ قرارات رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة، ووزير الداخلية الأخيرة، والمتضمنة عدد من التعيينات في قيادة إدارات الأمن في عدد من المحافظات والمناطق الأمنية في أمانة العاصمة. وقالت الجبهة في بيان لها إن هذه القرارات جزء من الممارسة القائمة لتقويض الدولة اليمنية برمتها، وتصب في إطار تكريس السيطرة المباشرة لحزب الإصلاح ومراكز القوى على القطاع الأمني، وبشكل يجعل من لعبة المحاصصة في الوظيفة العامة شأن تافه قياساً بحالة الاستحواذ الذي